2025

المشهد
في مجال المسؤولية المجتمعية

تقرير دوري يرصد أنشطة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

العدد - 5
فبراير

في شراكة بين اتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وجهات دولية

مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص بالتعاون مع الجامعة العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو) ومجموعة كلينجروب

المنتدى العربي المتعدد الأطراف حول جهود الأمن الغذائي

تحت شعار
نحو خارطة طريق لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية

أبطال الاستدامة 100
2024
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)

بقلم: أ. د. علي عبدالله آل إبراهيم

قيادات عربية في منظمة الامم المتحدة

المشهد
في مجال المسؤولية المجتمعية

هيئة التحرير

الدكتور
حسن بن إبراهيم كمال
رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور
علي آل إبراهيم
رئيس التحرير

المستشار
جابر الرويعي
نائب رئيس التحرير

الدكتور
سامي العدواني
مدير التحرير

المحتويات

قيادات عربية في منظمة الأمم المتحدة بقلم : أ. د. علي عبدالله آل إبراهيم - رئيس التحرير - المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية	3
إنضمام شخصيات رفيعة المستوى لعضوية الهيئة الشرفية للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية	5
المنتدى العربي المتعدد الأطراف حول جهود الأمن الغذائي	9
الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م	17
القمة السنوية الدولية الثالثة للمؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024م	26
مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية	29
أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024م	45
الدكتور سامي العدواني يكتب: من المجهول إلى المعلوم: المواطنة العالمية وDGs	56

افتتاحية المشهد

بقلم : أ. د. علي عبدالله آل إبراهيم
رئيس التحـريــر
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

قيادات عربية في منظمة الأمم المتحدة

في هذا المقال الإفتتاحي أريد أن أسلط الضوء على نماذج من العديد من الشخصيات العربية التي شغلت مناصب قيادية في منظمة الأمم المتحدة وأسهمت في دعم أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال أدوارهم الدبلوماسية أوالإدارية. وكما يعلم القارئ أهمية أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره، والتي أصبحت بوصلة هذا العالم وموجهات خطط الدول والمؤسسات ذات البعد الإستراتيجي. حيث تم إقرار أهداف التنمية المستدامة في عام 2015م في عهد الأمين العام السابق معالي السيد السيد بان كي مون، والذي يعد إتفاق (193 دولة في العالم) على هذه الإهداف إنجازا غير مسبوق. ثم جاء خلفه معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والذي يشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ 2017، وكان لديه مستشارون عرب بارزون ساهموا في دعم أجندة التنمية المستدامة في الدول العربية. ومن أبرز القيادات العربية التي دعمت هذه الأجندة العالمية في أروقة الأمم المتحدة:-

- الدكتورة ريما خلف من المملكة الأردنية الهاشمية، والتي شغلت منصب الأمينة التنفيذية للإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) بين 2010 و2017. حيث دعمت أهداف التنمية المستدامة عبر تقارير تنموية هامة أبرزها تقرير «التنمية البشرية العربية». وركزت في جهودها على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية واللذان يعدان أحد أهم أهداف التنمية المستدامة.
- الدكتور غسان سلامة من الجمهورية اللبنانية، والذي

شغل منصب المبعوث الأممي إلى ليبيا. وقد عمل على تعزيز الاستقرار والسلام، وهو جزء أساسي من أهداف التنمية المستدامة ، والمتمثل في الهدف(16)، والذي ينص على السلام والعدل والمؤسسات القوية.

- السيد أحمد الهنداوي من المملكة الأردنية الهاشمية، والذي شغل منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشباب. حيث ركز على تمكين الشباب ودورهم في التنمية المستدامة، وخاصة في التعليم والعمل.
- السيدة ليلى زروقي من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي شغلت منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة. حيث عملت على دعم الهدف(16) من التنمية المستدامة والمتمثل في «تعزيز المجتمعات السلمية والحد من العنف ضد الأطفال).
- كما أن هناك المئات من القيادات العربية التي عملت في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبعضهم مازال على رأس عمله، ممن ساهموا بصورة كبيرة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك حمل الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية هذه المهمة للتعريف بالأدوار الكبيرة والمؤثرة التي تقوم بها هذه القيادات العربية في منظمة الأمم المتحدة لدعم أهداف التنمية المستدامة، عبر تنظيمها ملتقى سنوي يتم دعوة العديد منهم لإبراز دورهم في دعم هذه الأهداف العالمية، وكذلك سعيها خلال عام 2025م إلى إصدار كتاب توثيقي عن هذه الجهود البارزة.

وفي الحقيقية، إن هذه الشخصيات قد أسهمت بشكل كبير في تحقيق الأجندة العالمية، وجعلت العالم العربي جزءًا من الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2030.

تكليفات جديدة لمجلس إدارة الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أقرت الهيئة الإدارية العليا للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية تكليف سعادة الأستاذ الدكتور يوسف عبدالغفار العباسي برئاسة مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وكذلك الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائبا لرئيس مجلس إدارة الإتحاد. حيث يمتلك كلاهما خبرة واسعة في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وتطبيقاتهما.

مؤسسات عربية ودولية تنضم لعضوية الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أعلن رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن إنضمام العديد من الجهات الأكاديمية والخاصة وغير الحكومية، وكذلك جهات حكومية من المنطقة العربية ومن خارجها لعضوية الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية. ويحصل الأعضاء بموجب هذه العضوية على العديد من المزايا المهنية النوعية.

إنضمام شخصيات رفيعة المستوى لعضوية الهيئة الشرفية للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أعلن الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن إنضمام شخصيات عربية رفيعة المستوى لعضوية الهيئة الإستشارية للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية. حيث إنضم مؤخرا إلى هذه العضوية الشرفية كل من: سعادة الشيخة سهيلة فهد المالك الصباح الباحثة المتخصصة والسفير الأممي للشراكة المجتمعية، وكذلك سعادة السيد حمد زيد البسيس رئيس مجلس إدارة مبرة العوازم الخيرية والسفير الأممي للشراكة المجتمعية.

الإنتسـاب إلـى عضويـة
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية تحقق:

- يعد الإنتساب إلى عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» فرصة للدخول في عالم مهني متخصص في مجالات المسؤولية المجتمعية. حيث يعد «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» أول منظمة دولية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة لها تمثيل رسمي في العديد من بقاع العالم .
- تتميز عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» بحرصها على توفير العديد من الخدمات والمزايا التي تساهم في تمكين المتخصصين والمهتمين بأدوات ومعايير عالمية مهنية متخصصة ذات الصلة بمجالات المسؤولية المجتمعية.
- إن الدخول في عالم المسؤولية المجتمعية عبر عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» يتيح للمتخصصين والمهتمين التواصل مع عالم مهني دولي، مما يحقق تبادل المعارف والاطلاع على أفضل التجارب والممارسات.
- سينضم الأعضاء إلى أسرة «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية»، والذي يضم أعضاء خبراء ومتخصصين وشركات ومنظمات خاصة وحكومية ومجتمعية من جميع القطاعات والخلفيات ودول العالم؛ مما يعزز وعي ودور المؤسسات في التأثير المجتمعي في نطاق عملها وتأثيرها.

لمعرفة المزيد عن أنواع العضويات ومزاياها، يمكن التواصل عبر البريد الالكتروني للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبدورهم سيتم التواصل معكم عبر أقرب ممثل للاتحاد في بلد المتقدم للعضوية أو زيارة الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

info@socialresponsibilityunion.org | www.socialresponsibilityunion.org

شركاء في (مبادرة جسور) التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)

Josour partners

Our esteemed partners form the backbone of the Josour initiative, and enable us to create meaningful connections between young professionals and private sector leaders in the Arab region, driving positive change and fostering a culture of collaboration, innovation and growth in the Arab world.

تم اعتماد الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية كشريك في (مبادرة جسور) التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وقد تم إطلاق هذه المبادرة من قبل لجنة (الاسكوا) في إطار جهودها للحد من أوجه عدم المساواة التي تعاني منها المنطقة العربية، لاسيما وأن البطالة بين الشباب قد بلغت (26%) وهي النسبة الأعلى في العالم.

IUSR
INTERNATIONAL UNION
FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

يتشرف
الإتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية
الإعلان عن مشروعه البحثي الكبير
والموسوم بعنوان:

قيادات عربية مؤثرة
في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

(كتاب توثيقي يبرز جهود القيادات العربية ودورها الفاعل
في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة)

ضمن فعاليات

الملتقى الدولي الثاني حول تجارب القيادات العربية
في منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية
لدعم أهداف التنمية المستدامة لعام 2024م

للمشاركة في الكتاب التوثيقي التوجيه للتواصل عبر

البريد الإلكتروني info@socialresponsibilityunion.org - www.socialresponsibilityunion.org
أو عبر الهاتف: (البحرين 97333521334+)

بتنظيم من الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بالتعاون مع «تحالف دعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»

انطـــلاق فـعالـيـات

«المنتـدى العربـي المتعـدد الأطـراف حـول جهـود الأمن الغذائـي» بمشاركـة مـقرري الأمن الغذائـي

بتنظيم من (الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) وبالشراكة مع (تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر) و(برنامج مقرر دولي لشؤون الأمن الغذائي) انطلقت فعاليات (المنتدى العربي المتعدد الأطراف حول جهود الأمن الغذائي) بتاريخ 23 ديسمبر 2023م، برعاية فخرية من قبل سعادة الدكتور سيف بن علي الحجري السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية وبمشاركة عربية من الخبراء والمتحدثين. وقد افتتح سعادة الدكتور سيف بن علي الحجري المنتدى بكلمة قال فيها (أتشرّف أن أكون معكم اليوم، نُطلق معًا هذا المنتدى الدولي الهام، والذي يناقش موضوع آليات واستراتيجيات التوصل إلى تعزيز (الأمن الغذائي العربي). وأشيدُ بمبادرة منظمي هذا المنتدى والشركاء والداعمين لاختيار هذه القضية الهامة، خاصة أنها متزامنة مع أحداث وفعاليات (أكسبو الدوحة للبستنة).

الدكتور الحجري يستعرض أسباب إنعدام الأمن الغذائي

وأضاف سعادة الراعي الفخري الدكتور سيف الحجري كذلك قائلا « مع توقّع أن تتضاعف أعداد الأشخاص الذين يواجهون الجوع الذي يهدد حياتهم. فإن تحقيق الأمن الغذائي بات أمرًا ضروريًا لما له من دور في الحفاظ على سيادة الدول.وحسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) فإن الأمن الغذائي: هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة.وتكمن أهمية الأمن الغذائي لدول العالم، في كون الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ومع ذلك يعاني واحد من كل تسعة أشخاص حول العالم من الجوع. إنّ انعدام الأمن الغذائي هو أحد أعراض سوء معالجة قضية (الوصول والتوافر والاستخدام وتوفير بيئة آمنة) تلك التي غالبًا ما تواكب الفقر وعدم المساواة.إن اعتماد الدول على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية غير كافٍ، فمن الحكمة توسيع ذلك ليشمل المستويين الإقليمي والدولي، بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.ومن أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي في الوطن العربي:

•صغر مساحة الأرض القابلة للزراعة البالغة 2 مليون كلم² فقط، مقارنة بمساحة العالم العربي التي تبلغ 14 مليون كلم².

•التغـيرات المُناخـية، ذات الصلة بالمنظومة الزراعية.

•مشكلات الأمن المائي، حيث أن مصـادر المياه تنبع خـارج الوطن العربي.

• الصراعات الإقليمية المتفاقمة - وخير مثال الجوع في غزة الصامدة ونكـران العالم لأدنـى حقوقهم الإنسانية.

• ضعف شبـكات الطـرق والنقل بأنواعها.

• قصور التشريعات المعززة والداعمة للأمن الغذائي.

• الفقر في توظيف التكنولوجيا في الزراعـات الحديثـة، والصناعات الغذائية.

• هجرة المزارعين من الريف إلى المدن الحضرية.

• العـادات والسلوكيات المؤدية لهدر الطعـام.

حلول لتجاوز تحديات إنعدام الأمن الغذائي

كما قدم سعادة الدكتور سيف بن علي الحجري في كلمته الإفتتاحية بعض الحلول لمشكلة الأمن الغذائي، والتي من أبرزها:

- التغلب على قلة مساحة الأرض القابلة للزراعة، باعتماد تقنيات تحسين التربة والزراعات غير التقليدية.
- مواجهة التغيرات المُناخية بحزم على المستوى التشريعي، وتخفيف الآثار السلبية للتغيرات المناخية.
- تحقيق الأمن المائي باعتماد تقنيات مبتكرة في الترشيد والتحلية والاستفادة من المياه المعالجة.
- الحوكمة الرشيدة في مواجهة الصراعات الإقليمية، وتغليب سياسات سلمية.
- توسيع شبكات الطرق والنقل بأنواعها (برًا - جوًا - بحرًا) وتأمينها بعقد المعاهدات الإقليمية والدولية.
- اعتماد تشريعات معززة قادرة على توخي الحكمة، متوازنة وملزمة للجميع.
- توظيف التكنولوجيا في الزراعـات، واعتماد الابتكار الذي هو طريق للحلول المستدامة.
- التصدي لهجرة المزارعين من الريف إلى المدن الحضرية، وذلك باعتماد سلسلة من السياسات الداعمة لما يمكن تسميته (تحضير الريف) بتوفير كل المميزات الحضرية في الريف، من طرق ومراكز إدارية وتوفير كافة الخدمات، وتفعيل الهدف الحادي عشر من أهـداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).
- مواجهة هدر الطعام على الصعيد الديني والأخلاقي،

سعادة الدكتورة
منى عمير النعيمي
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة الدكتور
محمد خليفة غانم الكبيسي
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة المستشارة
رائدة إبراهيم العزة
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة المستشار
عبدالله الضعيان العنزي
المحامي و المستشار
القانوني للشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية

سعادة السيد
عبدالكريم بركي المطيري
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة الدكتورة
موضي مبارك ناصر البوعينين
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة الدكتورة
أسماء القره داغي
المحامية والمستشارة
القانونية

سعادة الأستاذة
منال زايد عطا
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة الأستاذ
عبدالله محمود فوده
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة الأستاذة
أميرة عبدالحميد حمدي
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

سعادة المستشارة
رضية عوض اليافعي
مقرر دولي في شؤون
الأمن الغذائي

وباعتماد تشريعات حاسمة، فضلا عن العمل على إعادة التدوير، بما يحد من الآثار المدمرة لهذا السلوك.

واختتم سعادة الدكتور الحجري كلمته قائلا (أتمنى للمشاركين والمتابعين لهذا المنتدى كل التوفيق، ونتطلع أن تكونوا في ختام هذا المنتدى ضمن فريق يحمل لواء الترويج للممارسات الإيجابية، والتي عليها أن تساعد الدول والمؤسسات في بناء استراتيجياتها ذات الصلة بالأمن الغذائي، لمواجهة هذه المخاطر الجسيمة التي يعاني منها الكثير من دول العالم).

تحقيق الأمن الغذائي دعم للتنمية المستدامة

ثم قدم الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائب عضو الهيئة الإستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية كلمة اللجنة المنظمة العليا للمنتدى قال فيها» أتشرف بأن أكون معكم اليوم، وفي هذه الفعالية العربية، والتي أردنا من خلالها إبرازأهمية الأمن الغذائي والجهود الفاعلة والمؤثرة في الساحات الدولية والعربية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث باتت هذه الأهداف الأممية تشكل بوصلة العالم لتحقيق التنمية المتواصلة سواء على المستوى الوطني أو الدولي. لايخفى عليكم بأن الإجماع العالمي الذي حدث في عام 2015م حول إعتماد (الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030)،

كان إجماعا عالميا. فقادة (193) دولة أقرت هذه الأهداف في مشهد إحتفالي يبشر بغد أفضل للعالم، وهو تطور كبير لتطبيقات التنمية المستدامة، حيث أن المستهدف منها كل دول العالم، والمشارك فيها جميع دول العالم. واليوم وبعد ثمان سنوات من إقرار هذه الأهداف الأممية، نجد دول العالم أكثر قناعة بها، وأكثر حرصا على العمل لتحقيقها بالرغم مما اعتراها من تحديات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: جائحة كوفيد 19، وكذلك أزمات الطاقة والغذاء العالمي من جراء الغزو الروسي على أوكرانيا، وأزمة تغير المناخ، إضافة إلى النزاعات

العسكرية والسياسية في مناطق عديدة من العالم، وغيرها من الأزمات العالمية والعديدة. وأضاف الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم كذلك قائلا» لقد تشرف العالم، بمشاركة قيادات عربية وإسلامية فاعلة في إدارة ودعم الجهد العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 عبر مشاركتهم في العمل في منظمات دولية معتبرة. واليوم في هذا المحفل العلمي أردنا أن تكون فرصة لإبراز جهود كوادر عربية متخصصة في مجال الأمن الغذائي، وكذلك مؤسساتهم وفق مرجعيات ومعايير مهنية عالمية، تساهم في دعم جهود دولها والمنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي.كما أننا في الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، حرصنا أن نكون عنصرا فاعلا في هذا الحراك الدولي المعزز لتطبيقات التنمية المستدامة، حيث أطلقنا أعمال» تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» لتغيير واقعنا في الشرق الأوسط إلى واقع يراعي الممارسات المسؤولة المعززة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويأتي (تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر)ليدشن مرحلة جديدة نسعى من خلالها إلى الترويج للتطبيقات الخضراء ، من خلال مشروع لو تحققت مقاصده، سيجعل منطقة الشرق الأوسط بإذن الله مثالا يحتذى به من العالم أجمع. ونحن واثقون من قدرات المملكة العربية السعودية وشركائها من دول الشرق الأوسط، ، بأنهم سيعملون جاهدين لتحويل هذا الحلم، من رؤية إلى واقع، ينعكس إيجابا على جيلنا، وكذلك ستمتد آثار منافعه للجيل القادم. كذلك جاءت مبادرة إطلاق (برنامج مقرر دولي لشؤون الأمن الغذائي) من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وشركائها لتعزيز ودعم الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في الوصول إلى خارطة طريق عربية تعزز من الأمن الغذائي. وربما يكون لهذا المنتدى فرصة لبحث أفق هذا البرنامج والبناء عليه لتحقيق الأهداف المرجوة منه.لقد عملت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وشريكها الإستراتيجي والمتمثل في الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية ومنذ إنطلاقتهما على تبني العديد من المبادرات ذات الصلة ببناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات التنمية المستدامة. بل، ومنذ وجودهما كانت الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030، هي البوصلة التي يبنيان عليها أنشطتهما وخدماتهما وبرامجهما ومنتجاتهما. حيث يأتي دعمهما ومشاركتهما في تنفيذ هذا المنتدى المعني بالأمن الغذائي في إطار دعم أهداف التنمية الستدامة 2030، وخاصة الهدف الثاني منه والمعني بالجوع.

وختاما، سيكون بإذن الله هذا المنتدى المعني بتسليط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي هو خطوة للعمل نحو إيجاد إطار مؤسسي، والذي سنتابع من خلاله مستجدات مخرجاته عبر (مرصد تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر)، وغيره من مؤسساتنا الأخرى المتخصصة بالتنمية المستدامة ،ونساهم معا في دعمها.

ضرورة أن يكون للدول والمؤسسات خارطة طريق للأمن الغذائي

ثم قدمت المستشارة مريم العتيق الدوسري المقرر الدولي لشؤون الأمن الغذائي - رئيسة المنتدى- كلمة قالت فيها «أتشرف اليوم أن أكون معكم في هذا المنتدى العربي، والذي يشارك فيه نخبة عربية متخصصة في شؤون الأمن الغذائي، حيث حملت على عاتقها بعد اتمامها البرنامج التدريبي الدولي (مقرر دولي لشؤون الأمن الغذائي) والذي استضافته دولة قطر خلال شهر أكتوبر من عام 2023م، أن تكون لها مساهمات مؤثرة في مجال بناء القدرات والترويج للممارسات المستدامة في مجال الأمن الغذائي.

وفي الحقيقة، أن موضوع هذا المنتدى هو موضوع في غاية الأهمية، حيث يوجه بضرورة أن يكون للدول والمؤسسات خارطة طريق واضحة لتعزيز جهود الأمن الغذائي.

واسمحو لي أن أقف عند محطات مهمة في هذه الكلمة الإفتتاحية حول أهمية تحقيق الأمن الغذائي العربي. حيث يشكّل تحقيق الأمن الغذائي للجميع أحد الأولويات الرئيسية لبلدان المنطقة العربيةوالشرق الأوسط. ويكمن التحدي في توفير الكمية المطلوبة من الغذاء العالي الجودة لسكان المنطقة الذين تجاوزوا الـ360 مليون نسمة، وسيتضاعف عددهم بحلول عام 2050 إذا ما استمرت معدلات النمو ذاتها. ويكبر التحدّي في ظلّ المعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة، وأبرزها ندرة المياه التي يتوقّع أن تتفاقم بفعل تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتغيّر أنماط العيش، وتدهور البيئة، والاضطرابات الجيوسياسية.وإذا اعتبرنا أن سكان المنطقة العربية والشرق الاوسط يمثلون ما نسبته 5% من سكان العالم فإن ما ينتجونه يشكل 1% من إنتاج العالم من السلع الغذائية .. فهذا يعني أننا نحتاج إلى كثير من الجهود المتكاملة لوضع التطبيقات والآليات والمنهجيات المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي.. ولعل لقاء اليوم المنتدى العربي المتعدد الأطراف حول جهود الأمن الغذائي 2023 أحدها .

خبراء ومقررون دوليون في مجال الأمن الغذائي يقدمون أوراق عمل

ثم قدم عدد من الخبراء الدوليين ، إضافة إلى مقررين دوليين في مجال الأمن الغذائي من العديد من الدول العربية أوراق عمل علمية استعرضت أبعاد مفاهيمية في مجال الأمن الغذائي، إضافة إلى تحديات تحقيق الأمن الغذائي. كما تم استعرض الخبراء في أوراق عملهم قصص نجاح للعديد من الدول العربية والعالمية في مجال تحقيقها للأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، استعرض الخبراء والمتحدثون دور المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في تحقيق الأمن الغذائي. كما تم تناول أهم مخرجات (مؤتمر قمة الأمم المتحدة المتعدد الأطراف المعني بتغير المناخ COP-28) وتأثيراته على استراتيجيات الدول في تحقيق الأمن الغذائي. وخلال المنتدى كذلك، تم استعراض عبر ورقة عمل علمية رؤى وتطلعات المشاركين لتطوير (برنامج مقرر دولي لشؤون الأمن الغذائي) لتحقيق الغاية منه والمتمثل في إعداد كوادر عربية ذات كفاءة عالية في مجال الأمن الغذائي.

إشادة كبيرة من المشاركين بالمنتدى ومخرجاته

وفي ختام المنتدى أشاد المشاركون بالمنتدى وأوراق عمله ومخرجاته، حيث أكدوا أهمية موضوعه في وقت يواجه العالم العديد من التحديات في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالقضاء على الجوع.

مراسم منح سعادة الشيخ الدكتور ثاني بن علي بن سعود آل ثاني (العضوية الشرفية للاتحاد الدولي)

أقيمت في مقر غرفة قطر مراسم منح سعادة الشيخ الدكتور ثاني بن علي بن سعود آل ثاني عضو مجلس إدارة مركز التوفيق والتحكيم التجاري بغرفة قطر - العضوية الشرفية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، والمقدمة من الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية. وقد قام الأستاذ الدكتور علي ال ابراهيم نائب رئيس الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بالمشاركة في مراسم التكريم نيابة عن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

تكريم بدر المطيري (بجائزة الامتثال الدولية) واختياره لرئاسة جلسة علمية ضمن فعاليات (الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية) بالبحرين

ذكرت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في بيان لها أنه وبالتعاون مع (الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) تم اختيار المستشار الدولي الكويتي بدر المطيري ضمن عدد من الشخصيات العربية البارزة - لتكريمه (بجائزة الامتثال الدولية لممارسات المسؤولية المجتمعية لعام 2024)، بصفته (سفيرًا دوليًا للدبلوماسية الانسانية) و(نائبا لرئيس الوفد الدائم والبعثة الدبلوماسية لمنظمة التعاون الاسلامي لدى منظمة الأمم المتحدة في جنيف)، وذلك استنادًا إلى مساهماته وجهوده العملية والعلمية في مجال الدبلوماسية الانسانية والعمل الحقوقي الدولي. حيث أقيمت مراسم التكريم ضمن مشاركة سعادة المستشار بدر المطيري في فعاليات (الكونغرس الدولي للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م)، والذي تم عقده في العاصمة البحرينية المنامة بتاريخ 3 مارس 2024م، تحت شعار (نحو تبني وتطوير تشريعات وقوانين معززة للتطبيقات الدولية والعربية للمسؤولية المجتمعية) وبحضورعدد من المفوضين الدوليين لترويج لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك عدد من فقهاءالقانون المختصين، حيث ترأس المطيري ضمن مشاركته في هذا المنتدى إحدى الجلسات العلمية المتخصصة (حول جهود وأدوات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ضوء ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية)، إضافةً لتقديمه، ورقة بحثية علمية عن (تطور الإجراءات الكويتية تجاه تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كنموذج لدول منظمة التعاون الاسلامي في الترويج لتشريعات وقوانين المسؤولية المجتمعية والامتثال لها). والمستشار بدر المطيري حائز على عدد من الجوائز الإقليمية والدولية في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية الاقتصادية والدبلوماسية الإنسانية، ويحظى بعضوية عدد من المؤسسات الحقوقية والتنموية الاقليمية والدولية.

الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية يعلن عن تصنيفه للعام الثاني لأبطال الإستدامة لعام 2024م

أعلن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن مسابقته للعام الثاني والتي تحمل عنوان « أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024م - النسخة الثانية»، وتستهدف التعريف بقادة وخبراء الاستدامة وتوثيق انجازاتها عبر المرجعية المعيارية الدولية للاستدامة. حيث يسعى الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وعبر تصنيفه الدولي للإستدامة إلى تسليط الضوء على الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ممن يخصص أوقاتا وجهدا ليكون للاستدامة وتطبيقاتها أثرا في تنمية المجتمع. وستقام مراسم رسمية للإعلان عن الشخصيات التي تم ترشيحها لتكون ضمن هذا التصنيف المهني الدولي.

مقالات المشهد

بقلم : أ. جابـر صقـر الـرويعي
نائب رئيس التحـريــر
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

الإبتكـــــار الاجتماعـــــي

يُعد الابتكار الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة، حيث يُنظر إليه كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعصف بالمجتمعات. يختلف الابتكار الاجتماعي عن الابتكار التقليدي بكونه لا يركز فقط على تطوير المنتجات أو الخدمات بهدف تحقيق أرباح مالية، بل يهدف إلى إحداث تغيير إيجابي ومستدام في حياة الأفراد والمجتمعات.
الابتكار الاجتماعي هو عملية تطوير وتنفيذ أفكار جديدة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية بشكل أكثر فعالية وكفاءة مقارنة بالحلول التقليدية. يمكن أن تشمل هذه الأفكار تحسين الخدمات الصحية، التعليم، حماية البيئة، أو تعزيز العدالة الاجتماعية. يتضمن الابتكار الاجتماعي جهود الأفراد، المؤسسات، والحكومات لتقديم حلول عملية ومستدامة للمشكلات الاجتماعية، وغالبًا ما يعتمد على التعاون بين القطاعات المختلفة لتحقيق أهدافه.

تبرز أهمية الابتكار الاجتماعي في كونه يوفر حلولًا عملية للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات. مع تزايد القضايا مثل الفقر، البطالة، وتغير المناخ، يصبح من الضروري تبني استراتيجيات مبتكرة قادرة على إحداث تغيير حقيقي ومستدام. ومن بين أهم جوانب أهمية الابتكار الاجتماعي:

1. تحسين جودة الحياة: يعمل الابتكار الاجتماعي على تحسين الظروف المعيشية من خلال تطوير حلول جديدة في مجالات مثل التعليم، الصحة، والإسكان.
2. تعزيز التمكين المجتمعي: يساعد في تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال إشراكهم في عملية صنع القرار وتطوير الحلول، مما يعزز من روح التعاون والمشاركة.
3. الاستدامة: يقدم الابتكار الاجتماعي حلولًا تركز على الاستخدام الأمثل للموارد، مما يساهم في بناء مجتمعات

أكثر استدامة من الناحية البيئية والاقتصادية.

4. تعزيز العدالة الاجتماعية: يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير مبادرات تستهدف الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع.

هناك العديد من الأمثلة التي تعكس تأثير الابتكار الاجتماعي على المجتمعات ، في مجال التعليم، يُعد نموذج «المدارس المجتمعية» الذي يربط بين التعليم واحتياجات المجتمع المحلي مثالاً آخر على الابتكار الاجتماعي، حيث يتم تطوير المناهج والأنشطة التعليمية بناءً على احتياجات الطلاب والمجتمع، مما يزيد من فعالية التعليم ويعزز من دوره في التنمية.

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في دفع عجلة الابتكار الاجتماعي. توفر التقنيات الحديثة مثل الإنترنت، تطبيقات الهواتف الذكية، والذكاء الاصطناعي أدوات قوية لتطوير حلول مبتكرة. على سبيل المثال، ساهمت المنصات الرقمية في تسهيل الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية في المناطق النائية، كما أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية وحشد الدعم للمبادرات المجتمعية.

على الرغم من الفوائد العديدة للابتكار الاجتماعي، إلا أنه يواجه عدة تحديات، من بينها:

1. نقص التمويل: تحتاج المشاريع الاجتماعية إلى دعم مالي مستدام لضمان استمرارها ونجاحها.
2. مقاومة التغيير: قد يواجه المبتكرون الاجتماعيون مقاومة من الجهات التقليدية أو المجتمعات غير المعتادة على التغيير.
3. صعوبة القياس: من الصعب أحيانًا قياس تأثير الابتكار الاجتماعي بشكل دقيق نظرًا لطبيعته المتغيرة والمعقدة.

الابتكار الاجتماعي أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر عدالة وازدهارًا. من خلال التركيز على تطوير حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية، يمكن للمجتمعات تحسين جودة حياة أفرادها وتعزيز تماسكها الاجتماعي. ومع استمرار التحديات العالمية، يصبح الابتكار الاجتماعي ليس خيارًا فحسب، بل ضرورة لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

المصـــادر:

- Mulgan, G. (2006). The Process of Social Innovation. Innovations: Technology, Governance, Globalization, 1(2), 145-162. DOI: 10.1162/itgg.2006.1.2.145
- .Phills, J. A., Deiglmeier, K., & Miller, D. T. (2008). Rediscovering Social Innovation. Stanford Social Innovation Review

تكريم رئيس غرفة البحرين واطلاق مبادرة عن «الأمن الغذائي» و«دليل استرشادي لقانون المسؤولية المجتمعية»

برعاية فخرية من سعادة السيد سمير عبدالله ناس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس اتحاد الغرف العربية أقيمت في مملكة البحرين فعاليات النسخة الرابعة من (الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م)، في فندق موفنبك بمملكة البحرين، بمشاركة عربية ودولية رفيعة المستوى، في صباح يوم الأحد الموافق 3 مارس 2024م، وبتنظيم من (الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية) بالتعاون مع (الإتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية). وقد كان شعار النسخة الرابعة من هذه الفعالية الدولية هو (نحو تبني وتطوير تشريعات وقوانين معززة للتطبيقات المسؤولية المجتمعية بالدول العربية). وافتتحت أحداث (الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م) وسط حضور لفيف من الشخصيات العامة ورجال الاقتصاد وأعضاء السلك الدبلوماسي ورجال الصحافة والإعلام وأعضاء مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين.

وقد افتتح سعادة السيد سمير بن عبدالله ناس الراعي الفخري هذه الفعالية بكلمة (أكد فيها على أهمية دور المسؤولية المجتمعية للنهوض بالمجتمعات، وتعزيز المفاهيم الإنسانية والخيرية والتطوعية باعتبارها جزء لا يتجزأ من مفاهيم ديننا الحنيف الذي يحث على التكافل الاجتماعي والإنفاق وبذل الخير بكافة سبله والعمل بما ينفع الناس، كما أنها ثقافة متأصلة في المجتمع البحريني الذي يعد نموذجًا متفردًا في التكاتف المجتمعي، والسعي المتواصل لدعم المشروعات والبرامج الداعمة لتقدم ورقي المجتمع، مشيداً بالجهود الحثيثة التى تبذلها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في هذا الملف وحرصها اللامتناهي على إيلاء الحقوق المجتمعية اهتماماً خاصاً ينعكس على صياغة أسس مستدامة ورصينة تضمن التوسع الشامل في مفاهيم الواجبات المجتمعية وتأثيرها الإيجابي على حياة الأفراد والمجتمعات.

وأضاف أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد أدوار شرفية أو بروتوكولية، وإنما تحمل في طياتها جانبًا رساليًا يضع على كاهل المشتغلين فيها تحديات أكبر، تتمثل في ضرورة مضاعفة الجهود للنهوض بالأدوار المجتمعية للمؤسسات وتعزيز قيم التضامن والتكافل، والتأكيد على أن تضافر الجهود هو السبيل الأوحد لتجاوز التحديات وبلوغ الأهداف المبتغاة، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً أساسياً في المسؤولية المجتمعية، كونه الشريك الرئيسي في مسارات التنمية وتعزيز نماء الاقتصاد الوطني، فضلاً عن دوره في تهيئة بيئة العمل وخلق فرص التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة بما يؤهل المجتمعات لتحقيق الاهداف الانمائية المستدامة والسياسات والبرامج الوطنية المعززة للأعمال المجتمعية.وأوضح ناس أن غرفة تجارة وصناعة البحرين كانت ولا زالت شريكا أساسيا وداعما لتفعيل دور الشركات في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية، إيماناً منها بأهمية اعتماد مقاربة شاملة لتعزيز قيم المسؤولية المجتمعية التي هي جزء من ديننا الحنيف، منوهاً إلى أن الغرفة وفي إطار هذه التوجه سبق وأن تعاونت وأطلقت مجموعة من المبادرات والبرامج المعززة للشراكة المجتمعية تضمنت توفير فرص العمل ضمن برنامج العقوبات البديلة، بالشراكة مع وزارة الداخلية

والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الأخرى المعنية بتطبيق العقوبات البديلة، تحقيقاً لرؤى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم بالتوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة لكل مستحقيها، إلى جانب اطلاق برنامج جرب تشتغل (مستهدفة لفئة الطلبة)، وبرنامج تجار لتدريب رواد الأعمال، وكان هدفها الأسمى ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مجتمع الأعمال في مملكة البحرين، والدفع بها إلى مسارات أوسع لتشمل أطراف المجتمع كافة، من أجل تحقيق نقلة نوعية في مختلف مجالات العمل ذات الصلة بقضايا الشراكة المجتمعية من خلال برامج قصيرة وطويلة المدى.

وأكد على أهمية الموضوع الذي اختاره الكونجرس لهذا العام حيث أن الوقت الراهن يتطلب تبني وتطوير تشريعات وقوانين معززة لتطبيقات المسؤولية المجتمعية بالدول العربية كخطوة جادة في سبيل المشاركة في تحقيق الأهداف التنموية، مشيداً في السياق ذاته بالمساهمة البناءة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية ودورها في نشر ثقافة المسئولية الاجتماعية في المنطقة العربية على وجه الخصوص و دول الشرق الأوسط على وجه العموم، متطلعًا إلى مزيد من التعاون والتنسيق المشترك بين كافة الأطراف لمساعدة الشركات والمؤسسات على أن تصبح ممارساتها وأعمالها وأنشطتها مسؤولة ومتوافقة مع معايير التنمية المستدامة، وذلك اتساقاً مع النجاحات التي حققتها حكومة مملكة البحرين بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في إحداث أثر تنموي واضح على مجالات المسؤولية المجتمعية.

ثم قدم سعادة رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية كلمة قال فيها (نرحب بكم أجمل

ترحيب في فعاليات الدورة الرابعة من فعاليات (الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية) والمنعقدة في مملكة البحرين. حيث تناقش أوراق عمل هذه الدورة موضوع (نحو تبني وتطوير تشريعات وقوانين معززة لتطبيقات المسؤولية المجتمعية بالدول العربية). ولقد حرصنا في هذه النسخة أن نصاحبها بفعاليتين رئيسيتين هما تنظيمنا لفعاليات

1. الملتقى السابع للسفراء الدوليين للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م.
2. مؤتمر فقهاء قانون المسؤولية المجتمعية الثاني لعام 2024م.

وأضاف سعادته كذلك قائلا (إن تشريعات وقوانين المسؤولية المجتمعية تعد أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية، وتحمل أهمية كبيرة لعدة أسباب، والتي منها

• توفير إطار قانوني للمسؤولية المجتمعية يساعد في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال ضمان توجيه مسؤولية الجهات سواء حكومية أو خاصة أو مجتمعية نحو الفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع.
• كذلك، تساهم في تشجيع الشركات على تبني مبادئ المسؤولية المجتمعية، الأمر الذي يسهم في تحسين سلوكها التجاري والتأثير الإيجابي على المجتمعات المحلية من خلال دعم المشاريع الاجتماعية والبيئية.
• وكذلك، فإن وجود تشريعات ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية تعمل على توفير إطار قانوني لحماية البيئة ، الأمر الذي تساهم في تخفيض تلوث الهواء والمياه والتربة، وتساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.
• ويمكن للتشريعات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية أن تعزز الشفافية وممارسات الحوكمة الجيدة في القطاع العام والخاص وكذلك في منظمات المجتمع المدني، مما يساهم في الحد من الفساد وتعزيز النزاهة.
• إضافة إلى ذلك، فإن التشريعات ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية تشجع على التعاون بين الحكومة والشركات والمجتمع المدني في مجالات مثل التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.
• وأخيرا ، إن توفر بيئة قانونية مواتية للمسؤولية المجتمعية يمكن أن يزيد من جاذبية الدول العربية كوجهة للاستثمار، حيث يعتبر الاستثمار المستدام والمسؤول من قبل الشركات عاملاً مهماً في اختيار البيئة التي تقوم فيها بالاستثمار.

ويمكن أن نقول بشكل عام، تشكل تشريعات وقوانين المسؤولية المجتمعية إطاراً قانونياً هاماً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار والرخاء في الدول العربية.

كما أعلن سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار كذلك قائلا (نتشرف في هذه الدورة من دورات (الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية) أن نعلن عن انضمام سعادة السيد سمير بن عبدالله ناس إلى (برنامج السفراء الدوليين للمسؤولية المجتمعية) ومنح سعادته (اللقب الشرفي المهني الرفيع المستوى) المعزز للممارسات المسؤولة. ونتشرف بأن يضم هذا البرنامج نخبة من الشخصيات العربية والدولية التي تبنت رسالة هذا البرنامج، وعملت خلال عشر سنوات منذ اطلاقه في عام 2014م، على أن يكون لها دور فاعل ومؤثر سواء على صعيدها الوطني أو الدولي، من خلال قيادة المجتمعات والمؤسسات نحوالعمل على أن تكون (المسؤولية المجتمعية ومعاييرها الأخلاقية) بوصلة الأعمال والمبادرات المجتمعية.كما نتشرف بأن نتقدم بالتهنئة اليوم للشخصيات التي ستحظى بتكريم (جوائز الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية). آملين من الله أن تكون مخرجات هذا الفعاليات (معززة للممارسات المسؤولة في منطقتنا العربية والعالم).

سعادة السيد
سمير بن عبدالله ناس
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة البحرين
رئيس اتحاد الغرف العربية
الراعي الفخري للكونجرس الدولي
للمسؤولية المجتمعية

سعادة البروفيسور
يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة الشبكة
الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
رئيس اللجنة المنظمة العليا
للكونجرس الدولي
للمسؤولية المجتمعية

سعادة الدكتور
صلاح بن علي محمد عبد الرحمن
السفير الدولي للمسؤولية
المجتمعية
رئيس الكونجرس الدولي
للمسؤولية المجتمعية

سعادة السيد
أحمد بن عبدالواحد قراطة
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
النائب الثاني لرئيس
مجلس النواب
مملكة البحرين

سعادة الشيخة
سهيلة فهد المالك الصباح
العضو الشرفي
للصندوق العربي لرعاية بحوث
المسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة البروفيسور
علي عبد الله آل إبراهيم
نائب رئيس مجلس إدارة
الشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية
الأمين العام للكونجرس الدولي
للمسؤولية المجتمعية

ضيوف الشرف والخبراء المتحدثون

سعادة السيد
محمد علي القائد
الرئيس التنفيذي
هيئة المعلومات
والحكومة الالكترونية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
عبدالرحمن جواهري
الرئيس التنفيذي
شركة نفط البحرين
(بابكو)
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
هاشم سليمان حسين
رئيس مكتب ترويج
الاستثمار والتكنولوجيا
التابع لمنظمةالأمم المتحدة
للتنمية الصناعية (اليونيدو)
مملكة البحرين

معالي البروفيسور
إبراهيم الدخيري
المدير العام للمنظمة
العربية للتنمية
الزراعية
جمهورية السودان

سعادة الدكتور
بدر عثمان مال الله
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

الشيخ المكرم
علي بن ناصر المحروقي
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الشيخ الدكتور
مساعد محمد مندني
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
حسن إبراهيم كمال
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتورة
انتصار أحمد فلمبان
السفير الدولي
للمسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
بدر المطيري
السفير الدولي
للدبلوماسية الإنسانية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
أحمد أحمد الدكتور
العضو الفخري للشبكة
الإقليمية للمسؤولية
الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
أحمد محمد ألبنا
السفير الأممي
للشراكة المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة السيد
عبد اللطيف النقلي
المشرف العام على
مؤسسة حسن عباس
شربتلي لخدمة المجتمع
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
حمد البسيس
رئيس مجلس إدارة
مبرة العوازم الخيرية
دولة الكويت

سعادة المحامي
عبد الله الضعيان العنزي
رئيس المؤتمر الدولي
الثاني لفقهاء قانون
المسؤولية المجتمعية
لعام 2024م
دولة الكويت

سعادة الشيخ
حمد الفضل الدوسري
الخبير و المستشار
القانوني و الشرعي
سفير أممي للشراكة
المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
عبد العزيز التركي
خبير اقتصادي
دولة الكويت

سعادة الدكتورة
أمل الجودر
سفير أممي
للشراكة المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة السيدة
أشواق صالح العرادة
أمين سر جمعية
الرعاية الإسلامية
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
عبدالله شافي محمد الكندري
أمين صندوق جمعية
المعلمين الكويتية
دولة الكويت

ثم قدم رئيس الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية سعادة الدكتور صلاح بن علي عبدالرحمن البرلماني والوزير السابق كلمة قال فيها (تنعقد اليوم فعاليات الدورة الرابعة من فعاليات» الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية « في مملكة البحرين. حيث تأتي هذه النسخة بعد سلسلة دورات ناجحة للكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية تم عقدها في العاصمة المغربية» الرباط»، وكذلك في العاصمة القيرغيزية «بشكك»، إضافة إلى العاصمة الأردنية «عمان». وهو حدث نسعى من خلاله إلى الترويج للممارسات المسؤولة وفق منهجية معيارية ومرجعيات دولية تقوم على أبعاد أخلاقية. وأضاف سعادته كذلك «تأتي فعاليات «الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية» لتعبر عن «أهمية التشريعات والقوانين المعززة لتطبيقات المسؤولية المجتمعية في الدول العربية) عبر فعاليتين رئيسيتين هما:

1. الملتقى السابع للسفراء الدوليين للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م.
2. مؤتمر فقهاء قانون المسؤولية المجتمعية الثاني لعام 2024م.

حيث سيقدم الخبراء والمتحدثون أوراق عمل علمية رصينة، وهم من النخب العلمية والمهنية الرفيعة المستوى، وممن لهم تاريخ وممارسات مسؤولة في

مجال المسؤولية المجتمعية لسنوات عديدة. وفي الحقيقة، إن تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية تساعد في حوكمة و توحيد ممارساتها وتجويد مخرجاتها والعائد منها، وتحديد أدوار الجهات الحكومية ذات العلاقة في تفعيلها لتعزيز أداء الشركات ومؤسسات المجتمع المدني تجاه المسؤولية المجتمعية، وكذلك تعزيز مساهماتها في تلبية الأولويات التنموية من خلال اطلاقها مبادرات نوعية تستجيب للحاجات المجتمعية وفق منظومة أخلاقية.ولقد اهتمت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية ومنذ انطلاقتها الأولى في عام 2007م، للترويج إلى مفهوم (مأسسة ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية) وعبر أبعاده المختلفة، وكانت البداية دعوتها ليكون هناك يوما عالميا للمسؤولية المجتمعية وعملت على تقنين هذا المقترح عبر التواصل مع منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، مرورا بحث الدول على تطوير تشريعاتها وقوانينها ذات الصلة بالممارسات المسؤولة عبر ملتقياتها ومؤتمراتها وبرامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتي وصلت إلى قرابة 21 دولة عربية وغير عربية. وحققت اختراقا كبيرا في ذلك، واليوم وبعد مرور قرابة الثمانية عشر عاما من دعوتها نجد أن العديد من الدول العربية أصبحت لها مرجعيات قانونية لممارساتها في مجال المسؤولية المجتمعية.

واختتم كلمته قائلا (تأتي فعاليات هذا المحفل العلمي، لنستمع معا من الخبراء والمتخصصين وصناع القرار في مؤسساتهم ودولهم حول أهمية أن يكون هناك دليل استرشادي عربي لممارسات المسؤولية المجتمعية، ليكون داعما لجهود الجهات الحكومية والتشريعية في تطوير قوانينها ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية وفق المرتكزات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك المعززة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، إضافة إلى الرؤى والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالتنمية في منطقتنا العربية.

ثم قدم سعادة البروفيسور إبراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية كلمة ضيوف الشرف حيث أعلن عن مبادرة عربية عن الأمن الغذائي، وقدم كلمة (تحدث فيها عن دور المسؤولية المجتمعية والأمن الغذائي العربي والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، وخاصة ما يتعلق منها بالنزاعات والأزمات.واطلق نداء المنامة لدعم جهود التعافي في الدول العربية المتضررة من النزاعات والازمات دعا من خلاله

مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات المسئولية المجتمعية والمنظمات العربية والاقليمية والدولية للمساهمة الفاعلة في دعم جهود التعافي في الدول العربية المتضررة من النزاعات والازمات ودعا إلى تطويرها لمبادرة دولية لدعم جهود التعافي يشارك بها كافة الجهات والمؤسساتش المعنية بالتنمية المستدامة والأمن الغذائي وذلك لتسريع جهود التعافي والمساهمة ايجابا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الجوع.

ثم بدأت مراسم التقليد الرسمي لسعادة السيد سمير بن عبدالله ناس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس اتحاد الغرف العربية ومنح سعادته اللقب المهني (سفير دولي للمسؤولية المجتمعية) من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. كذلك تم تكريم عدد من الشخصيات العربية والدولية، إضافة إلى عدد من الجهات العربية (بجائزة الإمتثال الدولية لممارسات المسؤولية المجتمعية لعام 2024م). كما تم تكريم جهات بحرينية وعربية (بجائزة العطاء المجتمعي لعام 2024م).

بعدها انطلقت جلسات العمل العلمية، ضمن أنشطة (الملتقى الدولي السابع للسفراء الدوليين للمسؤولية المجتمعية لعام 2024م) وكذلك (المؤتمر الثاني لفقهاء قانون المسؤولية المجتمعية لعام 2024م). حيث شارك في تقديم أوراق عملها شخصيات كبيرة ورفيعة المستوى من الدول العربية. علما أن (مؤسسة الأثر الاجتماعي للإستشارات) شاركت في التنظيم من مملكة البحرين.

كما تم خلال الفعالية (توقيع اتفاقية (تعاون استشاري) بين (مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع من المملكة العربية السعودية) و(الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية)، ليقوم خبراء الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بتقديم خدمة استشارية، يتم بموجبها تأهيل مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع لمواءمة أعمالها مع (المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية آيزو26000).

وكذلك تم الإعلان عن إطلاق (مشروع الدليل الإسترشادي العربي لقانون المسؤولية المجتمعية)، حيث تم تشكيل فريق من الخبراء برئاسة سعادة الدكتور صلاح بن علي عبدالرحمن رئيس الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية

الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية يعلن عن تصنيفه للعام الثاني لأبطال الإستدامة لعام 2024م

أعلن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن مسابقته للعام الثاني والتي تحمل عنوان « أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024م - النسخة الثانية»، وتستهدف التعريف بقادة وخبراء الاستدامة وتوثيق انجازاتها عبر المرجعية المعيارية الدولية للاستدامة. حيث يسعى الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وعبر تصنيفه الدولي للإستدامة إلى تسليط الضوء على الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ممن يخصص أوقاتا وجهدا ليكون للاستدامة وتطبيقاتها أثرا في تنمية المجتمع. وستقام مراسم رسمية للإعلان عن الشخصيات التي تم ترشيحها لتكون ضمن هذا التصنيف المهني الدولي.

الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية يعتمد شريكا له في كندا

أقيمت مراسم توقيع إتفاقية شراكة وتعاون بين الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية ومجلس العلاقات الإسلامية الكندية والذي يقع مقره الرئيس في اتحاد كندا ، بحضور قيادات من الخبراء في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة بدولة قطر، بتاريخ 5 نوفمبر 2024م . وقد مثل الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية في مراسم التكريم الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائب رئيس مجلس الإدارة، في حين كان السيد عبدالحميد جواد رئيس مجلس إدارة مجلس العلاقات الإسلامية الكندية ممثله له.

علامة للممارسات الأخلاقية في بيئات الأعمال

يستعد الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية لاطلاق علامته المهنية المعززة للممارسات الأخلاقية في بيئات الأعمال.

EP
Ethical Partner
WORLD'S MOST ETHICAL COMPANY 2024

دعوة للمشاركة والتسجيل في
الحدث الإقتصادي العربي الأبرز
في مجال المسؤولية المجتمعية
14 يناير 2025م
بفندق روتانا داون تاون مملكة البحرين
مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة
النسخة لعام 2025
محاور أوراق وجلسات عمل المؤتمر
01 الأدوار المحرزة للقطاع الخاص في تعزيز وترسيخ الشراكات وفق مسارات التنمية المستدامة.
02 أهمية الرقابة والتدقيق على أنشطة القطاع الخاص التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.
03 دور القطاع الخاص في تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدة ذوي الإعاقة، ودعم التعليم ومحاربة الفقر.
04 تسليط الضوء على العوائق والتحديات التي تواجه المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص.
05 وضع الخطط الملائمة لبرامج واستراتيجيات المسؤولية المجتمعية والاستدامة والحوكمة الرشيدة للمؤسسات.
06 عرض للتجارب العربية من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية التي تؤكّد الدور المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
المنظمون الرئيسيون
اتحاد الغرف العربية
مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (UNIDO) التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين
Hope MC
الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
للحصول على دليل المؤتمر عبر الرابط الإلكتروني www.regionalcsr.com
للاستفسار أو التواصل: البريد الإلكتروني info@regionalcsr.com - أو عبر الهاتف: +97333521334

برعاية صاحبة السمو السيدة حجيجة آل سعيد
القمة السنوية الدولية الثالثة للمؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024م

نظم الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبرعاية فخرية من صاحبة السمو السيدة حجيجة آل سعيد العضو الشرفي للإتحاد فعاليات (القمة السنوية الدولية الثالثة للمؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024م)بتاريخ 16 نوفمبر 2024م، وبمشاركة خبراء من العديد من الدول العربية ومن خارجها. وقد افتتحت صاحبة السمو السيدة حجيجة آل سعيد الراعية الفخرية للقمة هذه الفعالية بكلمة قالت فيها: أرحب بكم في أحداث فعاليات هذه القمة الدولية ، والتي تناقش وعبر أوراق وورش عمل متقدمة موضوع» استثمار المؤسسات والشركات في تنمية المجتمع غرس للمستقبل». حيث أتشرف أن أكون الراعي الفخري لهذه القمة، إيمانا مني بأن المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية تستحق أن يتم دعم مبادراتها وجهودها في خدمة المجتمع، لما لهذه الجهود من أثر في الوصول بمؤسساتنا ومجتمعاتنا ودولنا إلى واقع أفضل. وأضافت سموها كذلك: إن استثمار المؤسسات والشركات في تنمية المجتمع هو بمثابة غرس بذور لمستقبل أفضل. فعندما تساهم الشركات في تحسين التعليم، والصحة، والبيئة، أو غيرها من المجالات الاجتماعية، فإنها تخلق تأثيرًا إيجابيًا يتجاوز الربح المادي، حيث تُساعد في بناء مجتمع أكثر استدامة وازدهارًا.كما أن الاستثمار في المجتمع يسهم أيضًا في تعزيز صورة الشركة أوالمؤسسة ورفع قيمتها بين أفراد المجتمع، مما يمكن أن يزيد من ولاء العملاء والمستفيدين وثقتهم، ويجذب المزيد من الموظفين الموهوبين الذين يفضلون العمل في مؤسسات تحمل قيمًا مجتمعية ذات بعد أخلاقي. وكلما استثمرت الشركات والمؤسسات في تنمية المجتمع، كلما عادت عليها وعلى المجتمع ككل فوائد طويلة الأمد.ويمكن أن نقف حول أهمية استثمار المؤسسات والشركات في تنمية

المجتمع من خلال بعض المرتكزات والتي من أهمها:

1. تحقيق الاستدامة:

عندما تستثمر الشركات والمؤسسات في مشاريع تنموية مثل الطاقة المتجددة أو تحسين إدارة النفايات، فهي تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، التي تعود بالنفع على الأجيال القادمة. هذا الاستثمار يساهم في مواجهة التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي ونقص الموارد الطبيعية.

2. تحسين جودة الحياة:

تدعم الشركات والمؤسسات كذلك مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية لتحسين جودة الحياة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، قد تدعم الشركات بناء مدارس أو مستشفيات أو تقديم منح تعليمية. هذه المشاريع تُحسن حياة الأفراد وتمنحهم فرصًا أفضل، مما يزيد من إمكانيات النمو الاجتماعي.

3. تحقيق النمو الاقتصادي:

كذلك الحال ، فإن استثمار الشركات والمؤسسات في المجتمع يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز الاقتصاد المحلي. من خلال تطوير مهارات العمال أو دعم الشركات الصغيرة، تزيد فرص النمو الاقتصادي، ويصبح المجتمع أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

4. تعزيز صورة الشركة:

ويُسهم الاستثمار في المجتمع في تحسين صورة الشركة والمؤسسة وتعزيز سمعتها، مما قد يؤدي إلى زيادة ولاء العملاء وثقتهم. العملاء يميلون أكثر لدعم الشركات التي تهتم بالقضايا الاجتماعية والبيئية. هذا أيضًا يساعد الشركات والمؤسسات في بناء علاقة إيجابية مع المجتمع المحيط بها.

5. تعزيز العلاقات المجتمعية:

إن استثمار الشركات والمؤسسات في المجتمع يقوي من روابطها مع المحيط الذي تعمل فيه، ويؤسس لعلاقات إيجابية مع مختلف الأطراف، مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية والمواطنين. هذه العلاقات تعزز من دعم المجتمع للشركة والمؤسسة في أوقات الأزمات وتخلق بيئة عمل أفضل.

كت قالت سموها كذلك: إن استثمار الشركات والمؤسسات في المجتمع ليس فقط من منطلق المسؤولية المجتمعية، بل هو جزء من استراتيجياتها التي تعزز الاستدامة، وتخلق مجتمعًا متوازنًا قادرًا على التطور والنمو على المدى الطويل.

وفي ختام هذه الكلمة الإفتتاحية أشكر للمنظمين دعوتهم، وأقول للمؤسسات العاملة في مجالات المسؤولية المجتمعية، بأن سر تعظيم أثر مبادراتكم هو في احترافية إدارتها، بما فيها أن تدار بمفهوم العمل المؤسسي، وتكون مبادراتكم كذلك مستجيبة لحاجات مجتمعاتكم وتتفاعل مع قضايا هذه المجتمعات المستهدفة. وأن تتم مراجعة مخرجاتها بصورة مستمرة، وعبر أدوات علمية متقنة لضمان تحقيق العائد المرجو من غرسكم المستدام في المجتمعية. متمنيا للجميع تحقيق عظيم الفائدة من جلسات القمة وفعالياتها.

جسور
نحو مستقبل أفضل
حاضنة تجسير لريادة الأعمال المجتمعية الرقمية
Bridging Incubator for Digital Community Entrepreneurship
CSR
REGIONAL NETWORK FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
دعوة للتسجيل وحضور فعاليات
منتدى مبادرة «جسور»
التي تنسقها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
14 يناير 2025م
(6:00 - 7:00 مساءً)
بتوقيت مدينة المنامة
فندق روتانا داون تاون مملكة البحرين
بالشراكة مع
برنامج تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية
التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
على هامش فعاليات
مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة
سعادة السيدة
منى فتاح واحدي
مسؤولة في شؤون التنمية الاجتماعية
فريق الحماية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
مستشارة إقليمية ومنسقة مبادرة (جسور)
الأمم المتحدة
سعادة السيد
عبد الرحمن بن ناصر الخلف
رئيس برنامج تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية
محاور المنتدى
التعرف على مبادرة (جسور) التي تنسقها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآليات إنضمام المؤسسات لها، والفوائد المتحققة منها.
حاضنة تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الرقمية عضو مبادرة جسور..وآفاق في تعزيز الشراكة لتحقيق أهداف (جسور).
للاستفسار أو التسجيل: البريد الإلكتروني info@regionalcsr.com - www.regionalcsr.com - أو عبر الهاتف: +97333521334

في شراكة بين اتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وجهات دولية

مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص بالتعاون مع الجامعة العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو) ومجموعة كلينجروب

أقيمت في مملكة البحرين فعاليات النسخة الثالثة من «مؤتمرالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025م» وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 14 يناير 2025م، بتنظيم من إتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وبالشراكة مع «مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO)"، وجامعة الدول العربية ومجموعة كلينجروب والإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبرئاسة شرفية من قبل سعادة السيد سمير بن عبدالله ناس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية، وكذلك برئاسة من معالي الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية.وكان من أهداف المؤتمر تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية المجتمعية وأهمية ادراجها في استراتيجيات الشركات والمؤسسات.

وقد افتتح المؤتمرسعادة السيد سمير بن عبدالله ناس الرئيس الشرفي للمؤتمر بكلمة أكد من خلالها على أهمية المسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال، وذلك لإبراز دور القطاع الخاص التزامه تجاه المجتمع وقضاياه، واستعرض خلال كلمته العديد من مبادرات غرفة تجارة وصناعة البحرين.كذلك قال سعادته « إن القطاع الخاص في الدول العربية يؤمن بأهمية الاستثمار في الإنسان العربي كونه محور التنمية وغايتها الأساسية، لافتاً إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً ومهمًا في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع العام والقطاعات المعنية الأخرى، ومؤسسات التمويل لدعم المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية بما يصب في صالح تحقيق التنمية المستدامة بين المجتمعات العربية.ودعا خلال مشاركته في مؤتمر المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة إلى ضرورة تبني مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ووضعه على رأس سلّم أولويات مجتمعات الأعمال العربية من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل من خلال تحديد رؤى تكاملية للقطاعات الخاصة بالبلدان العربية تسهم في تفعيل وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التطوعية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.وشدد سعادة السيد سمير ناس على أن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرا لمردودها الإيجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، منوهاً إلى أن التعاون العربي في المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة، حيث من الأهمية أن تقوم الحكومات بسن التشريعات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره المجتمعي في تطوير ودعم التعليم والتدريب وريادة الأعمال لخلق أجيال منتجة وتواكب التطورات، مستعرضا العديد من التجارب لقطاع الأعمال البحريني في تعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

أمين عام اتحاد الغرف العربية يؤكد على أهمية المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

كما قدم معالي أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، كلمة له في افتتاح أعمال مؤتمر «المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة» الذي استضافته المنامة - مملكة البحرين بتاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 2025، قال فيها»إن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تمثل أولوية متزايدة في الدول العربية، كونها أداة فعالة للتعامل مع آثار العولمة وتعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي»، معتبرا أنّ «القطاع الخاص، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد في أي دولة، أصبح يدرك أهمية دمج المسؤولية المجتمعية في صلب عملياته. ويتجلى هذا الالتزام في جهود الشركات لدعم التنمية الاجتماعية، من خلال الحد من الفقر، والحفاظ على الموارد، وخلق فرص

عمل نوعية، إضافة إلى رفع كفاءة القوى العاملة عبر التدريب وبناء القدرات".ولفت أمين عام الاتحاد إلى أنّ «تمكين المرأة، كجزء أساسي من هذه المسؤولية، يظل أولوية لا غنى عنها لتحقيق مشاركة فاعلة لها في مسيرة التنمية المستدامة. وهذا يتطلب سن تشريعات تدعم القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي على أكمل وجه، مع التركيز على تعزيز ريادة الأعمال وتطوير برامج التدريب، بما يسهم في بناء أجيال قادرة على قيادة المستقبل». موضحا أنّ «الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يحث الشركات على مواءمة استراتيجياتها مع المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة، والعمل، ومكافحة الفساد، مما يعزز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتطلب هذا النهج من المؤسسات العمل بشكل استراتيجي لإحداث تأثير إيجابي، سواء من خلال الشراكات أو المبادرات المبتكرة".وأكد د. خالد حنفي أنّ «اتحاد الغرف العربية، الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يولي اهتمامًا بالغًا بتعزيز المسؤولية المجتمعية كوسيلة لتحقيق النمو المستدام، وبناء مجتمع يقوم على تكافؤ الفرص ومستوى معيشي كريم. ومن هذا المنطلق، وبالتعاون مع منظمة HOPE MCF وجامعة الدول العربية، تم إطلاق منصة "Sociality 2022"، التي تمثل نموذجًا منهجيًا لدعم المسؤولية المجتمعية في العالم العربي). وأضاف أنّه «استمرارًا للنجاحات التي حققتها النسختان السابقتان، ينعقد هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم العربي تحولات كبرى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن التحديات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية وضع أسس واضحة للمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، بما يعزز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعدّ المهنية، الشفافية، والكفاءة، سواء في القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، من العوامل الأساسية لتحقيق النجاح".وأعلن أمين عام الاتحاد عن إطلاق «المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية»، وهو مبادرة رائدة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المسؤول للشركات والمؤسسات في منطقتنا إلى معايير علمية متقدمة، وذلك تماشيًا مع الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.وأعرب عن التطلّع إلى الخروج بنتائج ومخرجات مثمرة تعزز التنمية في مجتمعاتنا، كون نجاحنا يعتمد على قدرتنا على التعاون وتبادل الخبرات بين كافة الأطراف.

أهمية المسؤولية المجتمعية للتمكين الإقتصادي للمجتمعات

كما قدم سعادة الدكتور هاشم سليمان حسين رئيس برنامج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» في مملكة البحرين بصفته الشريك المنظم للمؤتمر قال فيه: لقد إكتسبت المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية زخماً كبيراً، على مدى العقد الماضي حيث أدرك القائمون أهمية دمج الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التحول مدفوع بعدة عوامل، منها اللوائح الحكومية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الوعي المتزايد بين الافراد وأصحاب المصلحة حول تأثير أنشطة الأعمال على المجتمع والبيئة. فاليوم، تشارك العديد من الشركات في المنطقة العربية بنشاطات ومبادرات تعزز التنمية المستدامة، مثل تقليل آثار الكربون، ودعم المجتمعات المحلية، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. هذه الجهود لا تعزز سمعة الشركات فحسب، بل تساهم أيضاً في تحقيق التنمية

المستدامة الشاملة خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.ففي إطار ما تمر به دولنا العربية من نزاعات و حروب ناهايك عن الفجوة التمويلية الكبيرة للبلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. و التي تشير التقديرات إلى أن هذه البلدان تحتاج إلى ما لا يقل عن

230 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط هذه الفجوة الضوء على التحديات المالية الكبيرة التي تواجهها المنطقة في معالجة قضايا مثل الفقر و إيجاد فرص عمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية.لذلك تمثل ريادة الأعمال والإبتكار أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذلك نجد انفسنا ملزمين لوضع آليات و برامج مشتركة بين القطاع العام و الخاص تسهم بصورة فعالة في:

1. تحقيق التمكين الإقتصادي للشباب و المرأة بشكل عام من خلال تقديم الخدمات المالية و ربطها بالخدمات الغير مالية.
2. دعم الاسر المنتجة لتقليل من حدة الفقر خاصة في مناطق النزاعات والحروب.
3. العمل ضمن مبادرة العيش بإستقلالية والتي أطلقتها جامعة الدول العربية والتي تهدف الى دعم ذووي الإعاقة و تسهيل حصولهم على التكنولوجيات الحديثة التي تسهم بمساعدتهم لكي يكونوا افراداً منتجين.
4. تحفيز الإستثمار ودعم رواد الاعمال في شتى المجالات لكي يصبحوا فاعليين ومنتجين في مجتماعاتهم.
5. الإستفاده من خبرات القطاع الخاص والمستثمرين العرب في تقديم خدمات غير مالية و توجيه لرواد الأعمال الناشئين تساعدهم على تجاوز التحديات وتسريع نمو أعمالهم.

إن الإستثمار في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لها أثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة وهي ليست حكراً على الحكومات بل تتطلب تظافر جهود القطاعيين العام والخاص بلإضافة الى الدور الكبير الذي يجب ان تلعبه المؤسسات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الداعمة لها.و هنا يسرني الإشارة الى اننا وتماشياً مع البرنامج الإصلاحي الشامل لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم حفظه الله ورعاه، وبالتزامن مع الإحتفالات بذكرى اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، يسرنا إعلامكم بأننا سنقوم اليوم مساءً بتدشين وإطلاق مبادرتين اولاً «التحالف الدولي لرواد الأعمال) وثانياً (النداء العالمي لليونيدو 2025 تحت عنوان الاقتصاد البرتقالي الإبداعي: ابتكار المستقبل). مرةً أُخرى نتقدم الى جمعكم الكريم بالشكر على هذا الإهتمام و على جهودكم في مجال المسؤولية المجتمعية في إطار التمكين الإقتصادي للشباب والمرأة ونحن في مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا و المركز الدولي لريادة الأعمال والإبتكار وجميع شركائنا على أتم الإستعداد للعمل سوياً لتحقيق هذه الأهداف والرؤى.

رئيس الشبكة الإقليمية وفرص تعظيم عائد المسؤولية المجتمعية

ثم قدم سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية كلمة في حفل الإفتتاح ممثلا للجهات المنظمة قال فيها: أن المقصود بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ليس فقط قيامه بأدوار محدودة الأثرعبر تبرعات أو مساهمات خيرية -مع أهمية هذا الأمر- ولكن المراد هو مدى مساهمة هذا القطاع الخاص - ومن خلال تعامله مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين- في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المجتمعات التي يتواجد فيها. ومع التطور السريع لمفاهيم المسؤولية المجتمعية عالميا، وما صاحب ذلك من ظهور ممارسات وتطبيقات مهنية متقدمة، وتوظيف لأدوات عديدة جعلت الكثير من الجهات سواء: الحكومية منها

أو الخاصة أو غير الربحية ممن واكب هذا التطور، وتبنى ممارساته المهنية، أن تحظى بقبول مجتمعي ودعم واسع في نطاق تأثيرعملياتها وأنشطتها وخدماتها، سواء كان ذلك في بيئات أعمالها الداخلية أو المجتمع الذي تعمل فيه. وبالتالي، سأقدم في هذه الكلمة الافتتاحية بعض هذا الممارسات والأدوات المهنية وأضعها أمام مؤسساتنا وشركاتنا العربية عبركم للتعرف عليها ، إن كان قطاعنا الخاص عازم على تطوير أدائه المجتمعي وتعزيز تأثيره، عبر مجموعة من الممارسات والتي منها تطورت ممارسات المسؤولية المجتمعية ومنذ عرف العالم (نظرية أصحاب المصلحة). فلم تعد العلاقة محصورة بين الطرفين الرئيسيين في التعاملات التجارية والاقتصادية والممثلة في(المالك أو إدارة الشركات والمؤسسات من طرف والعملاء من طرف آخر). بل توسعت ووصلت لأطراف آخرين من أصحاب المصلحة، والذين بات واجب أن يتم مراعاة أولوياتهم واهتماماتهم في منظومة الممارسات المسؤولة المحترفة مثل (المالك/ المساهم أو الإدارة- العملاء - العاملين - الجهات الحكومية ذات الصلة- المجتمع- الإعلام - الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة بعمومهم - المنافسون - البيئة، وغيرهم) ويمكن أن نعرف أصحاب المصلحة وفق تعريف البروفسور ادوارد فريمان بأنه «أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بإنجازات وأهداف وأعمال المؤسسة أو الشركة»، وبالتالي شريحة المستهدفين من أعمال وممارسات المسؤولية المجتمعية باتت كبيرة ومتنوعة ويجب مراعاتها.

أصبحت ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية تعتمد على مرجعيات مهنية وعالمية مؤثرة، ومنها المعايير والمقاييس ذات الصلة بقياس أداء المؤسسات والشركات ومدى التزامها تجاه المجتمع وسعيها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت حاليا العشرات من هذه المواصفات والمقاييس ذات الصلة بتطبيقات المسؤولية المجتمعية متوفرة. ومن أبرزها المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية (ايزو26000) والتي باتت معتمدة من كثير من هيئات المواصفات والمقاييس العربية، ويمكن توظيفها لتجويد مخرجات وممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية لقطاعنا الخاص العربي.

الإفصاح عن ممارسات القطاع الخاص عن أدائه وممارساته المسؤولة والمعززة للتنمية المستدامة يعبر بشكل مباشر عن عزم حقيقي لرغبة هذا القطاع في الوفاء بالتزاماته المجتمعية المختلفة، وذلك من خلال تقييم أدائه المجتمعي وتحسينه. وكلما كان الإفصاح يتم عبر تقارير مهنية متوافقة مع النماذج الواردة في المبادرات الدولية كلما اكتسب أهمية ومصداقية أكبر.

وللأسف مازالت شركاتنا العربية هي الأقل في ممارسات الإفصاح عبر الأطر المهنية في المنظومة العالمية . ولذلك أحث قطاعنا الخاص ، وهو القطاع الذي عرف بالعطاء والمنح المجتمعي الكبير، أن يفصح عن هذا العطاء ويسعى لتقنينه عبر نماذج افصاح معتبرة.

تصميم المبادرات والمشروعات المجتمعية بأدوات علمية ومؤثرة لتساهم هذه المبادرات في تعزيز التنمية المستدامة والاستجابة الفاعلة لحاجات المجتمعات العربية والدولية، سواء داخل بيئة العمل ذاتها أو المجتمع الذي يقع في نطاق تأثيرها.

إن من أهم ما يدعم فاعلية ممارسات المسؤولية المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة هي التزامها بتطبيقات الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفي علاقتها مع أصحاب المصلحة. ولذلك تبني تطبيقات الحوكمة أمر لم يعد اختياري بل ممارسة ملزمة لتحقيق عائد وأثر مجتمعي ومستدام في كل القطاعات.

قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI))وهي وسيلة لقياس القيمة المالية المضافة التي تقوم على مبادئ معينة (مثال: القيمة البيئية والاجتماعية التي لا تعكسها الحسابات المالية التقليدية الحالية) والمتعلقة بالموارد المستثمَرة. ويمكن أن يستخدمها أي كيان لتقييم التأثير الواقع على أصحاب المصلحة وتحديد طرق تحسين الأداء وتعزيز أداء الاستثمارات. وبالتالي ، من أهم الممارسات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي اصدار تقارير قياس العائد على المجتمع سواء الداخلي أو المحيط والذي يقع في نطاق تأثيره لمساهماته ودوره المجتمعي والمعزز للتنمية المستدامة.

وختاما: إن تطبيق المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا.

شخصيات دولية كبيرة تحدثت في حفل الإفتتاح

كذلك تحدث في حفل الإفتتاح شخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى، من أبرزها: مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بمكتب رئيس القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية سعادة الوزير المفوض طارق النابلسي، وكذلك نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير العام لإدارة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية سعادة السيدة فاتو حيدرة، وكذلك سعادة أمين عام اتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، وسعادة الدكتورة ناديا شعيب - رئيسة مجموعة كلينجروب الشريك المنظم للمؤتمر.

تكريم جهات عربية لتميزها في مجالات المسؤولية المجتمعية

كذلك تم خلال حفل الإتتاح تكريم جهتين عربيتين لتميزهما في مجالات المسؤولية المجتمعية، وهما مبرة العوازم الخيرية من دولة الكويت، وكذلك الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزوم (روماتيزيوم) من المملكة العربية السعودية.

جلسات عمل بمشاركة عربية ودولية واسعة

ثم أقيمت أربع جلسات عمل شارك فيها (30 متحدثا) من العديد من الهيئات الدولية والجهات العربية والتي مثلت العديد من الغرف التجارية وقطاع الأعمال ، إضافة إلى جهات حكومية وجهات غير ربحية . حيث سلطت الضوء على أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها المحترفة في قطاع الأعمال، لما له من أثر في تعزيز التزام الشركات والمؤسسات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها .

الإعلان عن المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

كذلك تم خلال المؤتمر ، تدشين « المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية « والذي بدأ التحضير له منذ عام 2022م برعاية من إتحاد الغرف العربية. حيث سيسلط الضوء على قياس أداء الشركات والمؤسسات العربية تجاه التزامها المسؤول وفق مرجعية معيارية مهنية .

تكريم ضيوف الشرف وشركاء التنظيم

تكريم ضيوف الشرف وشركاء التنظيم

جلسة العمل الأولى 10:30 - 11:30 صباحاً
المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة: الواقع والتحديات

جلسة العمل الأولى 10:30 - 11:30 صباحاً
المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة: الواقع والتحديات

تكريم ضيوف الشرف وشركاء التنظيم

مؤتمر المسؤولية المجتمعية
للقطاع الخاص ودورها
في التنمية المستدامة
2025

الحدث الإقتصادي العربي الأبرز
في مجال المسؤولية المجتمعية
مؤتمر المسؤولية المجتمعية
للقطاع الخاص ودورها
في التنمية المستدامة

كلمة رئيس المؤتمر
سعادة الدكتور خالد حنفي

مؤتمر المسؤولية المجتمعية
للقطاع الخاص ودورها
في التنمية المستدامة
لعام
2025
14

منتـدى مبـادرة «جسـور» التابـعـة لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربـي آسيـا (الإسكـوا)

كما تم تنظيم فعالية مصاحبة للمؤتمر وعلى هامشها وحملت عنوان «منتدى مبادرة «جسور» التابعة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتنظيم من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و«برنامج تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية». حيث كان المتحدثان الرئيسيان في هذا المنتدى، هما:سعادة الأستاذة منى فتاح واحدي، مسؤولة في شؤون التنمية الاجتماعية، فريق الحماية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) وسعادة الأستاذ عبد الرحمن بن ناصر الخلف، المشرف العام على حاضنة تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الرقمية، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. وسلط المنتدى على :التعرف على مبادرة «جسور» التي تنسقها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآليات إنضمام المؤسسات لها، والفوائد المتحققة منها. وكذلك على إبراز دور حاضنة تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الرقمية عضو مبادرة جسور..وآفاق في تعزيز الشراكة لتحقيق أهداف «جسور».

بقلم : د. سعيـد حسـن علـي
عضو الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة الإمارات العربية المتحدة

الأمن الغذائي.. نحو تحقيق استراتيجيات عالمية مسؤولة ومستدامة

استُخدم مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة عالمياً في العام 1970م وذلك بسبب انتشار المجاعات حول العالم في تلك الفترة، وكعادة المصطلحات التابعة للعوم الاجتماعية والانسانية، فقد تعدد التعريفات التي وضعت لهذا المفهوم من قبل العلماء والخبراء والباحثين في هذا المجال الهام، ولكن يمكن القول بأن التعريف الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، يعد أحد أصح التعريفات التي وضعت لمصطلح الأمن الغذائي وذلك لاجتماع صفات الإيجاز والشمولية والتفصيل فيه بآن واحد.

فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بتعريف مصطلح الأمن الغذائي بأنه:

«تمتع جميع الأفراد وفي جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى طعامٍ كافٍ وآمنٍ ومغذٍ، بحيث يلبي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية والتي من شأنها أن تحقق حياة صحية ونشطة»

"All people, at all times, have physical, social, and economic access to sufficient, safe, and nutritious food that meets their food preferences and dietary needs for an active and healthy life"

ومن الجدير بالذكر أن تعريف منظمة «الفاو» يؤكد على أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تمكن الأفراد من الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى

الغذاء، وليس فقط توفره في الأسواق.

وتعد قضية الأمن الغذائي أحد أهم القضايا العالمية إن لم تكن أهمها، وذلك بسبب ارتباطها المباشر بعشر أهداف -على الأقل- من أصل 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة، وكما هو معلوم فإن هذه الأهداف تعتبر دعوة عالمية من أجل القضاء على الفقر وصون الأرض وتحسين المعيشة في كل مكان، كما تعد هذه الأهداف وثيقة متفردة عالمياً كونها الوحيدة التي تم تبنيها من قبل كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في العام 2015م.

استراتيجيات الأمن الغذائي والمسؤولية الاجتماعية

لقد لاحظنا في السنوات القليلة الماضية اهتمام الدول والمنظمات الدولية وأصحاب القرار فيهما بالتركيز على تضمين استراتيجيات الأمن الغذائي لدور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة النظم الغذائية، مع عدم الاهتمام بدور مبادئ المسؤولية المجتمعية في دعم تلك الاستراتيجيات.

فقد أصبح لزاماً على صناع السياسات في العالم بأن يقوموا بتوجيه البوصلة أكثر نحو هذه النظرية الأخلاقية التي تدعو وبشكل طوعي كل فرد أو مؤسسة أو كيان بالعمل لمصلحة المجتمع ككل، وذلك من أجل تحقيق التوازن ما بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنظام البيئي.

فمن الخطأ الظن بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقتصر على تقديم التبرعات أو القيام بأعمال تطوعية فقط، كما يجب عدم تخصيص هذه المسؤولية وإلقائها على عاتق الشركات أو المؤسسات الربحية فقط، بل إن هذا المفهوم يشمل قيام كل فرد ومؤسسة وكيان بواجبها البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وهي مسؤولية تصل في أقصاها إلى الحكومات وفي أدناها إلى أفراد المجتمع الذين لهم دور مباشر وفاعل في القيام بالأعمال الصحيحة التي تقوي وترفع المجتمع والامتناع عن الأعمال الضارة التي تهدد وتهدم المجتمع.

فيمكن للفرد أن يحدث تأثيراً إيجابياً في معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي والإضافة إلى الجهود المبذولة للقضاء على الجوع في العالم، من خلال التوقف عن العادات الخاطئة المتمثلة بهدر الطعام والإسراف في استخدام المياه من خلال الاستخدام الخاطئ للماء الصالح للشرب في تنظيف المنازل وري المزروعات التجميلية بشكل مبالغ فيه. كما تعد التوعية ونقل المعرفة من قبل الأشخاص المثقفين في هذا المجال إلى الآخرين عنصراً مهماً للتقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال التحفيز على المشاركة في البرامج التطوعية وورش العمل الغذائية التي تساهم في حل هذه المشكلة، بالإضافة إلى المساعدة وتقديم الدعم المعرفي في مجال إنشاء المزارع الغذائية المجتمعية وغيرها من الممارسات الزراعية المستدامة.

وكما هو معلوم، فإن للمؤسسات الحكومية دور كبير في تعزيز المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال النهوض بالقطاعات الزراعية والحيوانية والمائية والمساهمة في جهود المحافظة على البيئة، وتقديم جميع أنواع الدعم لشركات القطاع الخاص وتشجيعها على الاستثمار في مجالات الإنتاج الزراعي وتربية الدواجن والمواشي ومزارع الأسماك والصناعات الغذائية الأخرى.

ولا يجب أن يتوقف دور هذه الشركات في مجال الإنتاج فقط، بل يجب أن يتعداه إلى مرحلة التسويق التي تعد من أهم وسائل دعم القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث تلعب شركات القطاع الخاص دور الوسيط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك المتمثلة في الأسواق.

كما يجب على شركات القطاع الخاص -خاصة الكبيرة- أن تقوم بدعم المشاريع الزراعية وغيرها من المشاريع الصغيرة المرتبطة بالصناعات الغذائية، بما يضمن تلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض من منتجاتها إلى الخارج. وفي مجال الاستيراد، فإن هذه الشركات تتميز بشبكة علاقات اقتصادية واسعة مع الشركات الإقليمية والدولية، بحيث تعطيها القدرة على تلبية حاجة السوق المحلي من السلع الغذائية عن طريق استيرادها أو إعادة تصديرها.

IUSR
INTERNATIONAL UNION
FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أبطال الاستدامة 100

2024

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)

دعما لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة
بشأن تغير المناخ (COP 28)

الفئــة الشرفيــة

معالي الفريق طبيب الشيخ
محمد بن عبدالله ال خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة
مملكة البحرين

معالي الشيخ
دعيج بن خليفة آل خليفة
الرئيس الفخري للجمعية الخليجية للإعاقة
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سمو الشيخ الدكتور
عبدالعزيز بن علي النعيمي
المستشار البيئي لحكومة إمارة عجمان .
الرئيس التنفيذي لجمعية الاحسان الخيرية
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور
حمد بن عبد العزيز الكواري
وزير دولة بدرجة نائب رئيس مجلس الوزراء -
رئيس مكتبة قطر الوطنية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

صاحبة السمو السيدة
حجيجة بنت جيفر ال سعيد
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الشيخة
عزة جابر العلي الصباح
مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية
السدرة للرعاية النفسية لمرضى السرطان
دولة الكويت

سعادة الوزير المفوض
طــارق نبيل النابلســي
مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع الاجتماعي
جامعة الدول العربية

سعادة الشيخ الدكتور
ثاني بن علي بن سعود آل ثاني
محامي وعضو مجلس إدارة مركز قطر
الدولي للتوفيق والتحكيم
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

سعادة الدكتور
ماجد العازمي
مدير عام بيت الزكاة
دولة الكويت

سعادة الدكتور
طلال أبوغزالة
رئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزالة
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتور
هاشم سليمان حسين
رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة السيد
سعيد حرسي
مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الاوتشا)
الجمهورية اليمنية

سعادة الدكتور
خالد حنفي
الأمين العام لاتحاد الغرف العربية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
جمهورية مصر العربية

سعادة الدكتور
حسن ابراهيم كمال
عضو مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية
مملكة البحرين

الشيخ
حاتم الطائي
العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

الشيخ
علي بن ناصر المحروقي
العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة السيد
خالد خليفة
الممثل الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين لدى مجلس التعاون الخليجي بمنظمة الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

سعادة البروفيسور
يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة المجلس العالمي للتنمية المستدامة
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
وسام حسن فتوح
أمين عام اتحاد المصارف العربية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
جمهورية لبنان

سعادة الدكتور
محمد بن سيف الكواري
نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

معالي البروفيسور
إبراهيم الدخيري
المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
جمهورية السودان

سعادة الدكتور
عبدالرحمن جواهري
الرئيس التنفيذي لشركة بابكو للتكرير
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة المستشار
عبد اللطيف بن عبد الله النقلي
المشرف العام على مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
حمد زيــد البسيس
رئيس مجلس إدارة مبرة العوازم الخيرية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
عبد العزيز التركي
خبير اقتصادي
السفير الأممي للشراكة المجتمعية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
أحمد باهمام
العضو الفخري للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

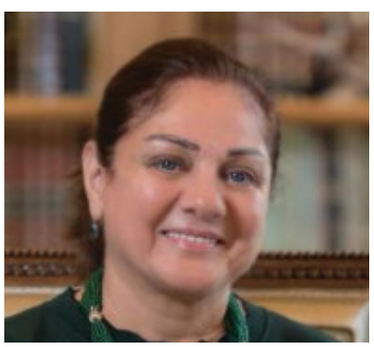

سعادة الأستاذة
مي مخزومي
المبعوث الدولي الخاص لشؤون الدبلوماسية الإنسانية
الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد
غانم سعد سعيد الخيارين
خبير دولي في مجال المسؤولية المجتمعية
دولة قطر

الفئــة المهنيــة

سعادة الدكتور
فهد العليان
نائب أول للرئيس التنفيذي
رئيس مجموعة الاستدامة
والمسؤولية الاجتماعية - بنك الجزيرة
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
عبدالوهاب الزهراني
خبير تطبيقات التنمية المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
فايز سفر العمري
عضو الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي
للمسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
محمد سيف الانصاري
الرئيس التنفيذي
مبرة الكوهجي الخيرية
مملكة البحرين

سعادة السيدة
ابتسام راشد القعود
رئيسة المنظمة الدولية لتمكين
المرأة وبناء القدرات(تمكين)
دولة الكويت

سعادة الدكتورة
منى عمير النعيمي
رئيسة مجلس الإدارة
مجموعة ماكسيمايز للتدريب
دولة قطر

سعادة الدكتورة
سامية السعيدان
عضو الهيئة الاستشارية لبرنامج
الكويت للمسؤولية المجتمعية
للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة السيد
فهد الوهيبي
الأمين العام لجمعية
عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية «تأهيل»
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
عادل أحمد المرزوقي
نائب رئيس مجلس إدارة الشبكة
الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
محمد الشياب
خبير دولي بالتنمية البيئية والتخطيط
الاستراتيجي
دولة قطر

سعادة المستشار
عماد سعد
استشاري استدامة ومسؤولية مجتمعية
وتغير مناخي - رئيس شبكة بيئة أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد
فهد الزهراني
المدير العام لجمعية زمزم للخدمات الصحية
التطوعية الخيرية
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
عبدالله الضعيان العنزي
رئيس مجلس إدارة مركز التنمية
المستدامة - جمعية المحامين الكويتية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
سعيد حسن علي
خبير دولي في مجال التنمية المستدامة
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة المستشار
صالح الحموري
خبير تدريب
كلية محمد بن راشد الإدارة الحكومية
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة المستشار
عايض بن علي القحطاني
مستشار التواصل المؤسسي
باحث في المسؤولية الإجتماعية
والتنميةالمستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
بسام البشايرة
مستشار المسؤولية المجتمعية
جامعة عمان العربية
المملكة الأردنية الهاشمية

الفاضلة
سلوى ربيع اليافعية
زميل باحث ومستشارة
في مجال رعاية كبار السن
سلطنة عمان

سعادة المستشارة
مريم مبارك الدوسري
الرئيس التنفيذي لمبادرة غرسة للزراعة المنزلية
والمحترفة في التنمية المستدامة
دولة قطر

سعادة الدكتور
كمال شعبان عبدالعال
مستشار المسؤولية المجتمعية
والوعي المالي
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
عبدالناصر حمزة دويكات
رئيس اتحاد مهندسي الطاقة
الجمعية الفلسطينية للبيئة
والاستدامة
جامعة النجاح - دولة فلسطين

سعادة السيد
مأمون الأشقر
الأمين العام للملتقى الدولي
للمنظمات التنموية
الجمهورية التركية

سعادة السيد
سعود بن حسين السبيعي
خبير في مجال المسؤولية المجتمعية
والتنمية المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة
موضي البوعينين
رئيسة المركز الدولي للدبلوماسية
الإنسانية
دولة قطر

سعادة الدكتور
معاذ صالح العامر
مدرب ومستشار في مجال المسؤولية
المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة السيدة
سناء العتيق
مستشارة في الاستثمار الاجتماعي
والتنمية المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
سعد مرزوق العتيبي
الرئيس التنفيذي لنماء
الخيرية
دولة الكويت

سعادة السيدة
فاطمة الحميدي الماجد
تربوية
وزارة التربية والتعليم
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
قرناس محمد القرناس
مدير ادارة المنح
مؤسسة عبدالله السبيعي الخيرية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
أحمد عبدالله المالكي
الرئيس التنفيذي لمركز الاثر
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة
منيرة الحربي
نائب رئيس مكتب خبراء الشبكة
الإقليمية للمسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة السيد
فهد بن ناصر القباع
خبير في مجال الإعاقة
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة
عبير الجودر
رئيسة تحرير صحيفة التزام
مملكة البحرين

سعادة السيدة
إيمان آل إسحاق
مستشار إداري في العلاقات الدولية
دولة قطر

سعادة الدكتورة
إيناس خطاب
مستشار في حوكمة المؤسسات
والتخطيط الاستراتيجي
دولة قطر

سعادة السيد
نسيم الزيناتي
مستشار ومدرب في مجال التنمية
المستدامة
دولة فلسطين

سعادة السيد
غانم صلاح العلي المعاضيد
المدير التنفيذي
مركز نماء
دولة قطر

سعادة السيدة
موزة محمد الكواري
رئيسة مركز الشباب والمسؤولية
المجتمعية
دولة قطر

سعادة السيدة
عذاري عبدالرحمن الحساوي
رئيس مجلس إدارة جمعية
أبناء الخليج للأعمال الإنسانية
دولة الكويت

سعادة الشيخ
حمد الفضل الدوسري
الخبير والمستشار القانوني والشرعي
سفير أممي للشراكة المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
واصف العابد
رئيس المنظمة العربية للتنمية
المستدامة
دولة قطر

سعادة السيدة
بشـرى زرقانـي
خبيرة في مجال التنمية المستدامة
المملكة المغربية

سعادة السيد
محمد الخيواني
رئيس مؤسسة تشبيك للتنمية
والمناصرة والإغاثة
جمهورية اليمن

سعادة السيدة
حواء بابكر
مدير عمليات مكتب الهيئات
والمنظمات الدولية
جمهورية السودان

سعادة السيد
سيف عيد العتيبي
مدير إدارة الأداء الاجتماعي
وزارة الصناعة والثروة المعدنية
المملكة العربية السعودية

سعادة السيدة
رقية أحمد أحمد المورد
رئيسة مجلس الإدارة
شركة جيم شيد لتطوير الأعمال
عدن- الجمهورية اليمنية

سعادة الدكتور
عبدالله علي الملاهي
منسق برنامج الزمالة البحثية
للمسؤولية المجتمعية
مملكة ماليزيا

سعادة الدكتور
عبدالله باعظيم
مديرتحرير المجلة العربية للمسؤولية
المجتمعية
مملكة ماليزيا

سعادة السيد
محمد المضحكي
الرئيس التنفيذي
جمعية السنابل لرعاية الأيتام
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
عبد السلام الخطيب
مؤسس ورئيس المجلس العربي
لإدارة وقياس الأثر الإجتماعي (أعمق)
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة السيد
عفيف برهومي
خبير ترويج الاستثمار بمكتب ترويج
الإستثمار والتكنولوجيا بمملكة البحرين،
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
(اليونيدو)

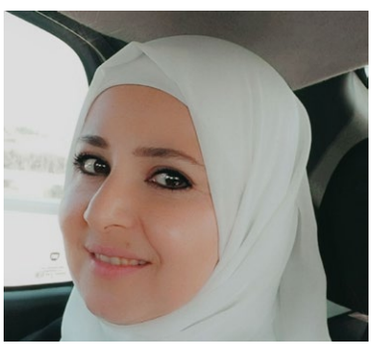

سعادة السيدة
نجلاء الشيخ
المديرة التنفيذية
منظمة كريمات
تركيا

سعادة السيدة
ياسمين الحاجري
المديرة التنفيذية
جمعية سند
جمهورية مصر العربية

الفاضلة
فايزة الكلبانية
الرئيس التنفيذي للشبكة الإعلامية
للمسؤولية الاجتماعية
سلطنة عمان

سعادة السيدة
أنـفال الشعيفاني
مدير التطوير والتمكين في الوحدة الاشرافية للمنظمات الغير ربحية بمنظومة التجارة
المملكة العربية السعودية

سعادة المهندسة
ميعاد الجاسم
ناشطة في مجال البيئية والاستدامة
دولة قطر

سعادة المستشارة
سما عبد الحميد العلوي
مدير عام الأكاديمية الدولية للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة السيدة
نـــورة المـــري
خبير ومستشار في التنمية المستدامة
دولة قطر

سعادة المهندس
يعقوب يوسف ملا صالح جابر الملا
خبير في مجال تطبيقات أهداف التنمية المستدامة
دولة قطر

سعادة الدكتور
مـاجـد الشوبكـي
المدير العام
وجدان للتنمية
جمهورية تركيا

سعادة السيد
أحمد يوسف فخرو
مساعد الرئيس التنفيذي لقطاع تنمية الموارد والاتصال
جمعية قطر الخيرية
دولة قطر

مقالات المشهد

بقلم : د. سامي محمد العدواني
مدير التحـريـر
المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

من المجهول إلى المعلوم: المواطنة العالمية وDGs

حين همس الراحل سمو الشيخ صباح الأحمد في أذن بان كي مون - الأمين العام السابق للأمم المتحدة - وأكد دعمه واحتضانه لإنشاء مركز للمواطنة العالمية في نهاية العام 2017 بهدف دعم خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتمكين المرأة والشباب في المجتمعات كان مدركاً لتلك الأبعاد التي يحملها والدور الذي يعنيه في عصر تزايدت فيه التحديات العالمية كالنزعات والصراعات، والفقر والفوارق، والتطرف والعنف، لذلك كانت مبادرة المواطنة العالمية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وعزز المفهوم الشعور بالمسؤولية تجاه الإنسانية بأكملها، وكان تنادياً عالمياً لكافة الفاعلين إلى الحراك الإيجابي مع قضايا الكوكب والعمل على إيجاد حلول مشتركة تضمن استدامة الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تحول المفهوم من المجهول إلى المعلوم، وعقد مركز بان كي مون للمواطنة العالمية أول مؤتمراته في الكويت وأدار حينها في العام 2019 سعادة السفير ناصر الصبيح أولى نقاشاته المفتوحة مع الرأي العام العالمي من قاعة مركز جابر الثقافي، كنت أتساءل حينها مع بعض الزملاء وأقول كيف لهذا المفهوم أن يأخذ صداه ويتحول إلى موجة عالمية و»التنمية المستدامة» قطعت أشواطاً من التوعية والتنوير ولا زال النهج غامضاً مبهماً في منطقتنا؟!، وما إن توالت السنوات حتى تبلورت وتشكلت المحددات حين بلغت أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

أوجها يوم أن أعلنتها الأمم المتحدة عام 2015خطة طموحة تشمل 17 هدفًا لتحقيقها بحلول عام 2030.

أحد تجليات الترابط بين المواطنة العالمية والتنمية المستدامة تتمثل في الهدف الرابع (التعليم الجيد) ، إذ تؤكد مقاصده وغاياته على أهمية التعليم في تعزيز الوعي العالمي وتمكين الأفراد من مواجهة التحديات العالمية. حيث تشير التقارير الأممية إلى أن أكثر من 1.2 مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا يمثلون القوة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، وبناء على نشريات منظمة اليونسكو، ترى أن 70% من الشباب الذين يتلقون تعليمًا عالميًا شاملاً يعبرون عن استعدادهم للمشاركة في أنشطة تدعم أهداف التنمية المستدامة.

وحتماً هناك أمثلة عملية في دعم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة تبرز في العديد من المبادرات حول العالم، لعلي أشارك معكم مبادرة «مدارس صديقة للبيئة» في كندا والتي أصبحت اليوم صرعة عالمية تحت عنوان «الخضرنة»، حيث تهدف إلى غرس الوعي البيئي بين الطلاب من خلال مشاريع إعادة التدوير وترشيد استهلاك الطاقة، وهو ما يساهم ويساعد في تحقيق الهدف 13 (العمل المناخي)، وعلى نسقها كانت مبادرة «إعادة التدوير من أجل التعليم» في الهند ، التي توفر فرص تعليمية للأطفال من العائلات الفقيرة عن طريق تدوير النفايات وتحويلها إلى مصادر دخل مستدامة، وفي هذه المبادرة يظهر دور المؤسسات غير الربحية في تعزيز المشاريع المبتكرة حيث يحق للبعض اعتبار وجود مثل هذه المؤسسات تعبيراً شاخصاً عن المواطنة الإيجابية الفاعلة التي تتسم بصبغتها العالمية من خلال تعزيز التنمية المستدامة.

ربما من بين الأمثلة الشائعة والقريبة إلى أجوائي كوني أتولى دفة إحدى المؤسسات الناشئة المعنية في شأن التطوع وقادة التنمية المستدامة .. برنامج الأمم المتحدة للعمل التطوعي (UNV)، الذي يتيح الفرصة لأكثر من 8,000 متطوع سنويًا للمشاركة في قيادة مشاريع تنموية في مجالات مثل الصحة والتعليم وحماية البيئة.

ولا يغيب عنا دور المسؤولية المجتمعية في تحقيق المواطنة العالمية حيث تلعب المسؤولية المجتمعية للمؤسسات دورًا محوريًا في تحويل قيم المواطنة العالمية إلى ممارسات عملية، على سبيل المثال شركة مثل شركة «باتاغونيا» (Patagonia) في قطاع الملابس تتبنى نموذجًا رياديًا في الحفاظ على البيئة من خلال إنتاج أزياء مستدامة ودعم مشاريع حماية الحياة البرية، وهو ما يعزز من تحقيق الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) ، وربما في المنطقة العربية نلمس سخاء الدعم الذي تقدمه مؤسسة مثل مؤسسة الملك خالد من خلال برامج تمكين الشباب وبناء قدراتهم في مجالات الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال، وهو ما يحفز وتيرة التسارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشهد تأخراً في تحقيق أجندتها بعد تجاوز نصف مدتها نحو العام 2030.

ختاماً .. تشير الإحصاءات إلى أن 55% من الشركات العالمية أصبحت تدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها، مما يعكس تحولًا إيجابيًا نحو بناء مستقبل مستدام، وكم أستذكر بالعرفان جهود كوريا الجنوبية وفخامة الرئيس الأسبق للنمسا هاينز فيشر على دعمهم المبادرة وأتمنى تبني قيم المواطنة العالمية كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم أن الطريق لا يزال طويلًا، لكن المشاركة الفاعلة والالتزام الجماعي وتكامل الجهود بين الأفراد والمؤسسات، والحكومات سيضمن تقدمًا حقيقيًا نحو عالم أكثر عدالة واستدامة.

IUSR
INTERNATIONAL UNION
FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

الهيئــة الاستشاريــة

سعادة الدكتور
بدر عثمان مال الله
رئيس الهيئة الاستشارية
دولة الكويت

سعادة البروفيسور
علي عبدالله آل إبراهيم
نائب رئيس الهيئة الاستشارية
دولة قطر

سعادة الدكتورة
أمل البكري البيلي
عضو الهيئة الاستشارية
جمهورية السودان

سعادة الدكتور
حامد بن عبدالله البلوشي
عضو الهيئة الاستشارية
سلطنة عمان

سعادة المستشار
فايز بن سفر العمري
عضو الهيئة الاستشارية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
سعيد حسن علي
عضو الهيئة الاستشارية
دولة الإمارات العربية المتحدة

إصـدارات تقــريــر المشهـد
في مجـال المسؤوليـة المجتمعيـة

www.socialresponsibilityunion.org
info@socialresponsibilityunion.org